

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير الرصد السياسيّ تشرين الثاني – كانون الأول 2010

تقرير رقم 12، 2011

في هذا التقرير

1	مقدمة
2	السلطة التشريعية
5	الخطاب الجماهيري
9	حرية التعبير في الأكاديمية؟
11	مؤشر ال(لا)ديمقراطية
13	ملخص



مَدَى | מ ד ה | MADA
Al-Carmel
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية
המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי
Arab Center for Applied Social Research

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير "مدى الكرمل" الدوري للرصد السياسي

تشرين الثاني – كانون الأول 2010

إمطانس شحادة*

مقدمة

كنا قد تناولنا في التقارير السابقة الجهود التي تبذلها السلطة التشريعية في سبيل تضييق حيز النشاط السياسي للمواطنين الفلسطينيين ومدوبيهم في الكنيست، وحيز نشاط منظمات القطاع الثالث والجمعيات، وكذلك محاولات إسكات الذاكرة الجمعية للفلسطينيين في إسرائيل ومحوها. وفي التوازي مع ذلك، تُبذل جهود بغية تحصين الطابع اليهودي للدولة وفرض ذلك على المواطنين الفلسطينيين، بواسطة قسم الولاء، أو بواسطة اشتراط الحقوق وبواسطة جهاز التعليم. ولقد استمرت هذه المحاولات كذلك خلال الشهرين تشرين الثاني وكانون الأول عام 2010، بل جرى توسيع رقعة الاشتراطات؛ فالآن أيضاً البلديات الجماهيرية تشترط قبول سكان جدد بأداء قسم الولاء؛ وهناك مدن يهودية تطالب بإخراج السكان العرب من داخلها؛ وغالبية السكان اليهود يؤيدون اشتراط المواطنة بالولاء كما يتضح من مؤشّر الديمقراطية. فقد تغلغت مظاهر العنصرية والعداء للعرب في معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي وطبقاته؛ بين العلمانيين والمتدينين، وفي البلديات الجماهيرية، وفي البلديات الحدودية، وفي مدن المركز.

السلطة التشريعية

خلال الشهرين تشرين الثاني وكانون الأول، قُدمت عدة اقتراحات قوانين ترمي إلى تحصين الطابع اليهودي للدولة إسرائيل، وفرض هذا التعريف على المواطنين الفلسطينيين، واشتراط المواطنة بالولاء. من بين تلك الاقتراحات اقتراح قانون "خدمات الدولة (تعيينات) [تعديل - قسم الولاء]، 2010"، الذي قُدمته النائبة في الكنيست لينه شمطوف وآخرون من حزب "إسرائيل بيتينو" (إسرائيل بيتنا) بتاريخ 20.12.2010¹ ينص الاقتراح على تعديل المادة 34 من القانون ليصبح النص على النحو التالي: في قانون خدمات الدولة (تعيينات)، 1959، في المادة 34، بعد "الحفاظ على الولاء لدولة إسرائيل"، يأتي: "اليهودية والديمقراطية". بناء على الاقتراح، الحق في العمل في سلك خدمات الدولة

¹ اقتراح قانون ف/18/2792، بتاريخ 20.12.2010.

سوف يُشترط بأداء قَسَم الولاء لدولة إسرائيل، كدولة يهودية وديمقراطية. إن هذا الاقتراح، وفي حال المصادقة عليه، يضع المزيد من العراقيين أمام تشغيل مواطنين عرب في القطاع العام. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المستخدمين العرب في سلك خدمات الدولة ضئيلة جداً، ولا تزيد اليوم عن 5%، وذلك بناء على معطيات لجنة التحقيق البرلمانية التي بحثت في توظيف العرب في سلك خدمات الدولة.²

كذلك تطالب كتلة "إسرائيل بيتينو" بتوسيع واجب أداء قَسَم الولاء ليشمل المنتخبين في السلطات المحلية. في 6.12.2010، قُدم للكنيست اقتراح قانون "تعديل أوامر البلديات (قسم الولاء)، 2010"³. بناء على الاقتراح سيجري تعديل نص قَسَم الولاء في أوامر البلديات، بحيث يُضاف بعد "لدولة إسرائيل": "اليهودية والديمقراطية". معنى ذلك أن المبادرين إلى سنّ القانون يطالبون باشتراط التمثيل الديمقراطي، في السلطات المحلية كذلك، بقَسَم الولاء لدولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية. غني عن القول أن هذا الاقتراح، في حالة المصادقة عليه، سوف يسري على 64 سلطة محلية عربية جميع سكانها من الفلسطينيين.

في شرحها لاقتراح القانون، قالت النائبة ليئه شمطوف: "على كل من يريد التمتع بما توفره الدولة أن يتفضل ويقسم الولاء لها، وإن كان عضواً بلدية أم الفحم. هذا الاقتراح، هو جزء من سلسلة اقتراحات قوانين مماثلة، هي استمرار للسياسة التي أقرتها الحكومة: لا مواطنة دون ولاء".⁴

ترمي اقتراحات القوانين أعلاه إلى توسيع مجال اشتراط المواطنة بالولاء، ليشمل سلك خدمات الدولة والسلطات المحلية. معن ذلك أنها تطالب باشتراط حقوق مواطنة أساسية بالموقف السياسي وقَسَم الولاء. من بين هذه الحقوق حق العمل. فالسلطة التشريعية لا تكتفي باشتراط المواطنة، وتمثيل المواطنين في السلطات المحلية والكنيست، وكذلك العمل في سلك خدمات الدولة، اشتراطها بالولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، بل تحاول الكنيست تحصين الطابع اليهودي للدولة ضمن قانون أساس يصعب تغييره في حالة إقراره.

² انظر، تقرير الرصد السياسي التاسع 2010: PMP%20PDF/PMR9- http://www.mada-research.org/UserFiles/file/ARB/pmr9-arb-final-final.pdf

³ اقتراح قانون ف/18/2754 من يوم 6.12.2010، من قبل النائبة ليئه شمطوف (يسرائيل بيتينو) وآخرين.

⁴ بندر أريك، "اقتراح: قَسَم الولاء أيضاً لموظفي الدولة"، موقع معاريف، 15.11.2010.

في 29.11.2010، قَدَّمَ اثنا عشر نائباً من حزب كديما "اقتراح قانون أساس: طابع الدولة"⁵ وبناء على نص الاقتراح، فهو يهدف إلى إقرار طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية على غرار مبادئ الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل. يوضّح الاقتراح في المادة الثانية طابع الدولة بما يلي: (أ) دولة إسرائيل هي الدولة التي يحقق فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير. (ب) دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية. (ت) تحترم دولة إسرائيل حقوق الإنسان لجميع سكانها.

في هذا الصدد، يقول المحاضر أمل جمال: "عملياً، إنّ اقتراح القانون هذا يحاول مصادرة السيادة من مجمل المواطنين، يهوداً وعرباً، ونقلها إلى الشعب اليهودي كله. فوضّع مبدأ تقرير المصير للشعب اليهودي كأنه المضمون المركزي للدولة، لا يُشكّل مجرد تجاهل للمكانة الجمعية للمواطنين الفلسطينيين، بل هو إبعاد لهم كلياً عن أي علاقة مع الدولة. فاقترح القانون لا يعطي الدولة أي نوع من الانتماء لمواطنيها الفلسطينيين، رغم أن الاقتراح يدعو إلى احترام حقوقهم كأفراد داخل الدولة. علاوة على ذلك، يخلق الاقتراح علاقة مطلقة بين جموع الشعب اليهودي بصفته صاحب السيادة، مع الدولة، ويختزل وجود المواطنين الفلسطينيين لنوع من التابعين الخاضعين لإرادة صاحب السيادة"⁶. كما هو واضح، لا يتطرق اقتراح القانون إلى المكانة الجمعية للمواطنين الفلسطينيين، الذين يشكلون نحو 18% من مجمل مواطني الدولة. ويجدر بالذكر أن الاقتراح يتضمن فقرة خاصة تشترط أي تعديل على القانون المقترح بالحصول على موافقة 80 عضو كنيست على الأقل.

ولقد جاء في الشرح المرافق لاقتراح القانون:

بما أنه ليس ثمة دستور لإسرائيل حتى الآن، بل ثمة مجموعة قوانين أساس لا تغطي جميع المواضيع التي على الدستور التعامل معها، تبرز هنا الحاجة إلى تشريع قانون أساس خاص بطابع الدولة يتناول وضعية إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي وكدولة ديمقراطية. اقتراح القانون الأساس هذا يتضمّن التشديد على العلاقة الخاصة بين الدولة والشعب اليهودي، والتزاماً تاماً بالمساواة المدنية. نقترح أن يجري الإقرار في القانون الأساس، وكمبدأ أساسي للدولة، أنها دولة قومية لليهود، فيها يمارس الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير. وفي نفس الوقت نقترح الإقرار أن إسرائيل هي كذلك دولة ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان لجميع سكانها.⁷

⁵ اقتراح قانون ف/2743/19.

⁶ من تحليل د. أمل جمال لاقتراح القانون، قَمّمه خصيصاً لهذا التقرير.

⁷ انظر الهامش 5.

ثمة اقتراح قانون أساس آخر يمثل الهوس المتصاعد لإرساء طابع إسرائيل كدولة يهودية وتكريس رموزها اليهودية، ضمن القانون، كان قد قدّمه للكنيست، في 8.11.2010، أربعة عشر عضو كنيست من كتل مختلفة، بعنوان "اقتراح قانون أساس: رموز الدولة". يطلب اقتراح القانون تثبيت اسم الدولة "إسرائيل - دولة الشعب اليهودي" ورموزها ضمن قانون أساس.

وجاء في الشرح المرافق للقانون:

رغم مرور أكثر من اثنين وستين عاماً منذ إقامة الدولة، فإن اسمها الرسمي لم يُقرّ في القانون. يُقرّ اقتراح القانون بأن يُثبت اسم الدولة ولأول مرة في القانون وأن يكون "إسرائيل - دولة الشعب اليهودي". يضيف هذا القانون سرّياً معيارياً لقرار الأمم المتحدة رقم 181، الذي أعلن عن إقامة "دولة يهودية"، وكذلك لإعلان وثيقة الاستقلال بخصوص "إقامة دولة يهودية على أرض إسرائيل". وتشكل هذه القوانين جزءاً من المخزون التشريعي الواسع الذي يشدد على أهمية الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

إن فيض اقتراحات القوانين التي تطالب بتحسين الطابع اليهودي لإسرائيل، وباشترط الحقوق المدنية بقسم الولاء، يشجع عناصر مختلفة في إسرائيل على التعبير عن مواقف عنصرية ومعادية للمواطنين الفلسطينيين بصورة أكثر شرعية وأكثر سهولة.

الخطاب الجماهيري

تجنيد الشريعة اليهودية لخدمة التمييز

التفوهات العنصرية والمعادية للمواطنين الفلسطينيين من قبل الحاخامات لا تحظى في المعتاد- بأي رد فعل جماهيري أو رسمي مناسب. بل على العكس من ذلك، يبدو أن تصريحات الحاخامات اليهود تعبر عن الروح العامة للجماهير، والمناخ العنصري العام تجاه المواطنين الفلسطينيين، اللذين يمنحان الشرعية لهذه التصريحات.

في تقارير سابقة، تحدّثنا عن الاجتماع الذي نظمه الحاخام الرئيسي لمدينة صفد لمنع تأجير المنازل للطلاب الجامعيين العرب، وكيف أقام نائب رئيس بلدية كرميئيل دوريات خاصة لمنع دخول المواطنين العرب للمدينة. لقد انتشرت هذه الظاهرة في الأشهر الأخيرة إلى مدن مركزية في إسرائيل، وحظيت بشرعية دينية من قبل 50 من الحاخامات اليهود في المدن الرئيسية.

في منتصف كانون الأول عام 2010، انضم أكثر من خمسين من الحاخامات اليهود مؤيدين للفتوى الدينية التي أصدرها حاخام صفد، التي تُحرّم بيع أو حتى تأجير منازل لغير اليهود⁸. وكان الحاخامات اليهود قد أقرّوا على نحو قاطع بعدم بيع المنازل أو الأراضي لغير اليهود. ففي البيان الذي وقعه الحاخامات جاء "ردًا على تساؤلات العديدين، نقول إنّ التوراة تمنع بيع بيت أو حقل في أرض إسرائيل لغرباء، ولا يُمنحون موقعًا على الأرض. بهذا تكون الضمانة أن تكون إقامتهم مؤقتة"⁹.

وجاء أيضًا على لسان الحاخامات أنه "في أعقاب بيع أو تأجير منزل واحد تنخفض أسعار منازل جميع الجيران، وإن كان المشتري أو المستأجر صالحًا طئيًا في البداية. فهذا البائع أو المؤجّر يتسبب بخسارة كبيرة لجيرانه، وظلمه أكبر من أن يُحتمل. فمن الذي سمح له؟ وهو يتسبب لآخرين ببيع ممتلكاتهم من بعده، والهرب من المكان. والبائعون من بعده للغرباء هم كذلك لا يقومون بارتكاب الكبائر التي ستبقى معلّقة في أعناقهم"¹⁰. ويؤكد الحاخامات في البيان: "من واجب جيران ومعارف هذا البائع أو المؤجّر تنبيهه وتحذيره في البداية سوية، وبعد ذلك يحق لهم نشر اسمه على الملأ، والابتعاد عنه، ومقاطعته تجاريًا، وعدم مشاركته في الطقوس الدينية، وما شابه"¹¹. كذلك يتطرّق الحاخامات في بيانهم إلى مخاوف الاندماج والانصهار ومخاطر الزواج المختلط نتيجة تأجير المنازل.

⁸ تسلا يتسحاق، "50 من حاخامات المدن: لا لبيع المنازل للعرب"، 7.12.2010، موقع معاريف.

⁹ للاطلاع على النص الكامل للبيان، انظروا الموقع التالي: www.rotter.name/kolot/prime/13024.shtml.

¹⁰ حاييم لفينسون، "عشرات الحاخامات يوقعون على فتوى دينية تمنع تأجير المنازل للعرب"، هآرتس 7.12.2010. والمصدر السابق، على الموقع: www.rotter.name/kolot/prime/13024.shtml.

¹¹ المصدر السابق.

لقد حظي موقف الحاخامات بتأييد واسع، ونُظمت المظاهرات المؤيدة لمبادراتهم. ففي 23.12.2010، جرت مظاهرة مؤيدة في القدس، في ساحة صهيون، شارك فيها المئات. وقد نظم هذه المظاهرة مجموعة من حركة "أرض إسرائيل لنا"، وهي جزء من حزب "هئيهود هليئومي" (الاتحاد القومي). وكانت المظاهرة تحت شعار أن منع بيع الأراضي والمنازل للعرب ليس عنصريّة¹². وحول بيان الحاخامات قال عضو الكنيست ميخائيل بن آري (الاتحاد القومي): "هؤلاء اليسار: الشعب بمقتهم، الشعب يشمئز منهم، هم يريدون تحويل الدولة إلى شيء مهشم"¹³.

في أعقاب فتوى تحريم بيع الأراضي والمنازل للعرب، جاءت رسالة المتديّنات اليهوديات التي تحرّم مصاحبة شابّات يهوديات لشبان عرب. ففي نهاية كانون الأول، نشرت 27 من زوجات الحاخامات رسالة تحت العنوان "أيتها الفتيات، لا تخرجن مع عرب"¹⁴. وقام تنظيم "لهافا" (لهيب) -الذي يحرض النساء اليهوديات على عدم الخروج مع عرب، وعدم العمل في الأماكن التي تشغل العرب وعدم التطوع للخدمة المدنية مع العرب- قام بنشر الرسالة. وقالت الموقعات على الرسالة إنّ الهدف هو منع الاندماج والعلاقات الزوجية بين نساء يهوديات ورجال عرب.¹⁵

وجاء في الرسالة:

ثمة عدد غير قليل من العمال العرب الذين ينتحلون أسماء عبرية. فيوسف يصبح يوسي، وسمير يصبح سامي، وعبد يصبح عامي. هؤلاء يحاولون التقرب منك، يحاولون التودد إليك ويمنحونك اهتماماً كبيراً. هم يعرفون كيفية التصرف بأدب، ويبدون كأنهم يهتمون بك فعلاً. يقولون كلاماً طيباً، لكن هذا التصرف كله مؤقت. فبعد أن تقعي في أيديهم، وفور انتقالك إلى قريتهم وتصبحين تحت تصرفه، كل شيء يتغيّر... حياتك لن تعود كما كانت، والاهتمام الذي بحثت عنه لنفسك تتحول إلى شتائم وضرب وإهانات... لم تحلم جداتكن أن تقوم حفيدهن لهن بمثل هذا العمل الذي يُخرج الأجيال القادمة للعائلة من الشعب اليهودي. لا تخرجي مع الأعراب، لا تعلمي حيث يعمل الأعراب، ولا تتطوعي للخدمة المدنية سوية مع الأعراب".¹⁶

إحدى هؤلاء الموقعات على الرسالة قالت في مقابلة صحفية: "الانعزالية هي التي حافظت على الشعب اليهودي خلال الأجيال الماضية. هذا هو ما يميزنا. نحن لا نبحث عن عواصف، بل نريد تسليط الضوء على ظاهرة مؤلمة جداً. نعم، ينبغي الحديث عن الأمور المؤلمة جداً. لا عنصريّة هنا. العرب هم أعداؤنا، ولذلك يجب الحديث عن ذلك والعمل ضده"¹⁷.

¹² عمري نحمياس، "مظاهرة في القدس: منع بيع الأراضي للعرب ليس عنصريّة"، هآرتس 23.12.2010.

¹³ المصدر السابق.

¹⁴ يانير أظمان، "رسالة نساء الحاخامات: 'أيتها الفتيات، لا تخرجن مع عرب'، واينت 28.12.2010.

¹⁵ المصدر السابق.

¹⁶ المصدر السابق.

¹⁷ المصدر السابق.

أما رئيسة اللجنة البرلمانية للنهوض بمكانة المرأة، النائبة تسيبي حوطوبلي (الليكود)، فقالت معقبة على تلك الرسالة: "تشكل ظاهرة الزواج المختلط بين شابات يهوديات وشبان عرب خطراً على حياة النساء اللاتي يعانين سلسلة من التعذيب والابتعاد عن عائلاتهن بعد الزواج". وقالت إنها ستبادر إلى عقد جلسة عاجلة للجنة لبحث سبل منع هذه الظاهرة¹⁸. تدل تصريحات النائبة حوطوبلي على التوافق التام بين الخطاب الجماهيري ومواقف ممثلي الجماهير.

في تعقيبه على هذه الرسالة قال النائب أحمد طيبي (الحركة العربية للتغيير - القائمة الموحدة) إن "الحديث يجري هنا عن مخالفة جماعية من قبل زمرة حاخامات عنصريين، أقترح عليهم تعلم دورة مكثفة في تاريخ اليهودية. يتطلب هذا الأمر، مرة واحدة وإلى الأبد، محاكمتهم بتهمة التحريض على العنصرية. في الفترة الأخيرة، يحاكم رجال دين مسلمون أو يقاتلون من العمل، عقاباً على أمور أقل من ذلك بكثير، لكن هؤلاء الحاخامات يستمرون في هيجانهم دون أن يخشوا من تقديمهم للقضاء"¹⁹. كذلك ثمة العديد من الناشطين والأكاديميين إلى المستشار القانوني للحكومة، من بينهم يارون إزرأحي، وحاييم غانز، ويوسف أغاسي، وتسفي رخلفسكي، ويهوشوع سوبول، ويورام كنيوك، طالبين منه اتخاذ خطوات عاجلة ضد الحاخامات الموقعين على الرسالة²⁰. وطالب هؤلاء المستشار القانوني العمل فوراً على تنحية الحاخامات الموقعين على الرسالة، وقالوا إنهم (الحاخامات) يحولون اليهودية إلى عنصرية؛ وإنهم ينتهكون القانون الجنائي الذي يمنع التحريض العنصري علانية. لكن رغم هذه التوجهات، لم يقم المستشار القانوني، يهودا فينشتاين، باتخاذ أية خطوة ضد المحرضين، بل لقد امتنع عن اتخاذ موقف علني منهم ومن الفتوى الدينية التي أصدرها.

إن موقف الحاخامات اليهود تجاه المواطنين الفلسطينيين والتشريعات العنصرية تغذي الواحدة الأخرى؛ حيث يحصل الحاخامات على التشجيع والشرعية من تلك التشريعات، وتحصل التشريعات على الدعم من مواقف الحاخامات. فإذا كان الكنيست، وهو الهيئة التشريعية التي من المفترض أن تحافظ على حقوق المواطن، يُشرع قوانين عنصرية، فلم لا يعمل الحاخامات على نشر شريعتهم العنصرية على الملأ؟! من هنا تنبع أهمية الاستعراض المفصل لشريعة الحاخام شموييل إياهو، أحد المبادرين إلى إصدار الفتوى الدينية التي تُحرّم تأجير المنازل للعرب.

يُعتبر الحاخام شموييل إياهو مقبولاً لدى "الحارديم" وعلى علاقات وثيقة مع العديد من الحاخامات، ولا سيما في مدن وبلدات الضواحي. صحيح أنه لا يُعتبر مفتياً بنفس القدر الذي كان عليه والده مردخاي إياهو، لكن قد جرى تعيين إياهو مرتين لمجلس الحاخامات الرئيسي - وهو جسم قضائي، بمثابة حكومة للمجلس الديني المركزي، والمسؤول (مع الحاخامات المركزيين) عن صياغة السياسة. وتعتبر تشريعات وفتاوى هذه الهيئة ذات تأثير بالغ على الشبان. وفي انتخابات العام 2006، حاول حزب "الاتحاد القومي" ترشيحه للمكان الأول على رأس القائمة الانتخابية، لكنه رفض.

¹⁸ المصدر السابق.

¹⁹ براك رافيد، "استنكر رئيس الحكومة نتنياهو دعوة الحاخامات إلى عدم بيع منازل للعرب"، هآرتس 9.12.2010.

²⁰ المصدر السابق.

ابتغاء توضيح شريعة الحاخام شموتيل إياهو ومواقفه تجاه المواطنين العرب، نقوم في ما يلي باقتباس بعض أقواله التي أدلى بها خلال مقابلة لصحيفة هآرتس.²¹

تناول الحاخام إياهو، خلال المقابلة، أسباب تحريم تأجير المنازل للطلبة الجامعيين العرب في صدد، وقال: "شخصياً لا مشكلة لدي مع العرب. لكن عندما يسكن العرب واليهود سوياً، فهذا غير جيد. لأنه وبشكل طبيعي يمكن أن تتشكل علاقات بينهم وبين شابات يهوديات... أقول بصدق، لو كان الطلاب العرب يحترمونا -وهؤلاء أقلية- لما كان الأمر سيئاً للغاية. لكن وجود الكثيرين منهم يغيّر طابع المدينة".

ويضيف الحاخام: "ثمة شروط للتعايش. أعتقد أنه بالإمكان الحياة معاً، لكن ليس ضمن القواعد الحالية. أعتقد أن التعايش مشروط ببعض الأمور. أولاً، على الطلاب الجامعيين ألا يكونوا معادين للدولة. ينبغي القول إن من يعادي الدولة عليه أن يذهب ويتعلم لدى نصر الله، لا على حسابي. فإذا كانت الدولة تساعدك على التعليم، فعليك الاعتراف بهذا الفضل... إذا كان هنالك مُعَادٍ فلينصرف إلى الجحيم. أما البقية فلا يجب أن يسكنوا في المدينة. وأنا لا أتحدث عن أفراد. إذا كانوا بأعداد كبيرة فليسكنوا في قراهم".

وفي رده على أحد الأسئلة يقول: "في الحقيقة أعتقد بأن صدد يجب أن تكون يهودية. ثمة اليوم للعرب والمسلمين 22 دولة... إذا كنت تعيش في الدولة التي مُنحت للشعب إسرائيلي، فعليك التصرف كضيف. وإذا كنت تعيش كضيف لا كعدو، فابق هنا، وأهلاً وسهلاً بك. هذا ما يسمى في الديانة اليهودية 'جير توشاف' (أي من تهود جزئياً بعد ترك عبادة الأوثان). أما من يأتي إلى هنا ويقول 'أريد رميكم في البحر' أو يريد تغيير طابع الدولة، فلا مكان له هنا، ولا يمكنه أن يكون ضيفاً".

ويقول الصحفي حايم لفينسون (من صحيفة "هآرتس")، الذي أجرى المقابلة مع الحاخام: "لا يجب أن نسيء فهم مواقف الحاخام إياهو. فمنع تأجير المنازل للعرب هو جزء من شريعة أيديولوجية متماسكة ومنظمة. ليس الحديث عن قلق صادق على القيم المجتمعية الحريدية في صدد فقط، أو على نساء المدينة. فخوفه الأساسي هو أن يشعر العرب في البلاد بأنهم أصحاب البيت، وهو ما يعتبره خطراً على الشعب اليهودي".

ويضيف الحاخام: "لعلنا تجربة الأعوام الألفين الأخيرين أنه ليس لنا كشعب وجود معقول بين أمم العالم، فإما يطردوننا وإما يحرقوننا، أو يحاولون إبانتنا، أو نندمج فيهم وننصهر. فإذا أردنا أن نبقي كشعب، فالمكان الوحيد الذي يمكننا البقاء فيه بشكل سوي هو هنا. لذلك نحن نستحق دولة، دولة إسرائيل. العربي الذي يقبل العيش كضيف في الدولة اليهودية مدعو بالتأكيد للعيش هنا. وهذا ما يعنيه المصطلح الديني 'جير توشاف'. أما العربي الذي يشعر هنا أنه صاحب البيت، فمكانه ليس بيننا. أنا لا أتوقع أن يشعروا بالانتماء، فهم ضيوف".

²¹ حايم لفينسون، "عندما يبدأ الحاخام الرئيسي لصفد، شموتيل إياهو، بالحديث فتمّة سبب للقلق"، هآرتس 19.11.2010.

تمثل هذه المواقفُ الرأيَ السائد لدى المجتمع الإسرائيليّ، وهو الأمر الذي انعكس بانعدام رد الفعل الجماهيري الذي يُعلن عن موقف مغاير، أو يدين هذه المواقف بشكل مباشر وجلي.

مظاهرات ضد الوجود العربيّ

وقعت دعوات الحاخامات اليهود لمنع تأجير المنازل للعرب، ومنع التعارف بين شبّان عرب وشابّات يهوديّات، على أذان صاغية في المجتمع الإسرائيليّ. وجاء التجاوب مع تلك الدعوات في المدن المركزية (كتل أبيب وبات يام)، والمعروف أنه ليس فيها سكان عرب بنسب كبيرة. ففي منتصف كانون الأول، تظاهر سكان بات يام ضد الوجود العربيّ، وبحجة أن الشبّان العرب يصادقون شابّات يهوديّات. وقد شارك في تلك المظاهرة رجالات دين وناشطو اليمين المتطرف، وبضمنهم باروخ مارزل ("هبايت هليئومي" - البيت القومي).²²

كذلك جرت مظاهرة مماثلة في تل أبيب دعت إلى طرد العرب من حي "شبيرا".²³ وقد طالب سكان شارع "بلبن" (في حي شبيرا في تل أبيب) امرأة يهوديّة كانت قد أجّرت منزلها لعرب، بالعمل على إخلائه منهم، بحجة أن هؤلاء السكان الجدد يزعجونهم، وبضايقون شابّات يهوديّات يسكنّ في الجوار. وقال المتظاهرون إنهم ليسوا عنصريين وإنّ "هدفنا الوحيد هو الدفاع عن أولادنا".²⁴

وقالت إحدى الشابّات اليهوديّات (وهي أم لطفل ادّعت أن شبّاناً عرباً قد تحرشوا بها): "كنت أسير من هنا، فقام بالتصفيّر لي. وهذا لم يكن مريحاً بتاتاً. توجد هنا العديد من البنات الصغيرات. كان ذلك في منتصف النهار، وقد أصبحنا نخاف المرور من هنا في ساعات الليل. أما والد هذه المرأة فقال إنه منذ قدوم خمسة من العرب إلى الحي أخذت الأمور تتدهور. وقال: "الناس هنا يريدون العيش بهدوء. نحن نخاف على بناتنا. فبعد وصولهم بيوم أو يومين بدأوا يصفرون للبنات، فما الذي يمكن أن يحصل في ما بعد؟!".²⁵

وكان بين المتظاهرين من هم أكثر فظاظة. حيث قالت ماية التي تسكن في نفس الحي: "أكرس الكثير من أجل أولادي، ونحن نرسلهم لمدارس جيدة بالمواصلات الخاصة، لكننا لا نستطيع النوم من شدة القلق، فالشوارع اليوم غير هادئة. فهل علينا جلب الحجاب إلى بيوتنا؟ هذا لن يحدث، ولن نسمح بذلك".²⁶

أمّا الحاخام أحيعداد إتنغر (من جنوب تل أبيب) فقال: "يأتي العرب إلى هنا، يأخذون البيت تلو الآخر. ومن الناحية الإحصائية ثمة ارتفاع في معدلات الجنايات والتعرّض للنساء والعنف والسرقات. توجد هنا مافيا من الكوفيات

²² يوآف زيتون، "مظاهرة ضد العرب في بات يام: يصاحبون أخواتنا"، واينت 19.12.2010.

²³ المصدر السابق.

²⁴ المصدر السابق.

²⁵ المصدر السابق.

²⁶ المصدر السابق.

والسكاكين والبلطات. أنا لا أعمم، لكن إجمالاً، وللأسف إن كل من يسكن في الحي يعلم أن هذه المجموعة سلبية وجنائية وعنيفة".

حرية تعبير في الأكاديمية؟

ليس في جامعة حيفا

في تشرين الثاني عام 2010، دُعيت النائبة حنين زعبي لإلقاء محاضرة في جامعة حيفا حول "الأوضاع السياسيّة في السنة الأخيرة". وفي الـ 24 من الشهر نفسه توجه فرع التجمع في الجامعة إلى عميد الطلبة بطلب المصادقة على مشاركة زعبي في النشاط.²⁷ وقد رفضت إدارة الجامعة الطلب بحجة أن عقد اللقاء بالتزامن مع الانتخابات العامة قد يؤدي إلى توترات بين الطلاب اليهود والعرب. وادّعى عميد الطلبة، البروفيسور يوآف لفي، أن مجموعات سياسيّة مختلفة في الجامعة كانت تنوي استغلال الحدث للتصادم العنيف، وهو ما قد يؤدي إلى حوادث دموية.²⁸ وفي رد الجامعة جاء على نحو واضح أنه إذا أراد طلاب التجمع القيام بالنشاط بدون حضور النائبة زعبي فإن الجامعة ستدرس الطلب بصورة إيجابية.

لكن رغم رفض الجامعة رسمياً، قامت النائبة حنين زعبي بزيارة جامعة حيفا في 15.11.2010، حيث التقت مع الطلبة العرب. لم تقم إدارة الجامعة بأي محاولة لمنع اللقاء، الذي جرى مختصراً في إحدى غرف مركز الطلبة في الجامعة لا في مكان مركزي.²⁹ خلال اللقاء، هاجمت النائبة زعبي قرار جامعة حيفا بشدة وقالت: "التدّرع بأن ذلك قد يخل بالنظام العامّ مستمدّ من أقوال المخابرات (الشاباك). فببدل الدفاع عن المهدّدين، تدافع الجامعة عن الفاشية... ما قامت به الجامعة هو رقابة وكّم أفواه. من حقي كنانبة في البرلمان وكمواطنة أن ألتقي بالطلبة في الجامعة".³⁰

يُذكر أن مجموعة من الطلبة اليهود وبمبادرة حركة "إم ترثسو" ("إن شنتم) قد تظاهروا أمام الغرفة التي جرى فيها اللقاء. وقام المتظاهرون بشتم النائبة زعبي وصرخوا في وجهها: "مخرّبة!" كذلك قامت قوات كبيرة من الشرطة وأمن الجامعة بالفصل بين المتظاهرين ومكان اللقاء. وقال الطالب متان بيلغ (من حركة "إم ترثسو"): "كان ينبغي محاكمة النائبة حنين زعبي بسبب مشاركتها في أسطول الإرهاب وإلحاق الأذى بالجنود. نحن نستغلّ حرية التعبير لنقول لكل من يشكّ في دولة إسرائيل إنها دولة يهوديّة".³¹

²⁷ جاكى خوري، "جامعة حيفا ترفض السماح للنائبة حنين زعبي بالمشاركة في نشاط في الحرم الجامعي"، هآرتس 15.11.2010.
²⁸ الهامش السابق؛ أحيه رافيد، "زعبي في جامعة حيفا: يدافعون عن الفاشية"، واينت 15.11.2010؛ هلاي يونتان، "طلاب حاولوا منع خطاب النائبة زعبي: "مخرّبة"، موقع معاريف 15.11.2010؛ موقع عرب 48، 15.11.2010.
²⁹ أحيه رافيد، "زعبي في جامعة حيفا: يدافعون عن الفاشية"، واينت 15.11.2010.
³⁰ المصدر السابق.
³¹ المصدر السابق.

مؤشر ال (لا) ديمقراطية

النماذج والأحداث التي استعرضت حتى الآن، في هذا التقرير، ليست بظاهرة غريبة على المشهد الإسرائيلي الحالي، وهي لا تمثل هامش المجتمع الإسرائيلي، بل تمثل روح المجتمع ككل، كما يتضح ذلك جلياً من مؤشر الديمقراطية الذي نُشرت نتائجه في شهر تشرين الثاني الأخير.³²

في كل عام، يعمل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على نشر "مؤشر الديمقراطية"، وهو المؤشر الذي يفحص في ما يفحص - مواقف المواطنين من الديمقراطية، ومؤسسات الحكم، ومستوى الثقة بتلك المؤسسات، والمواقف والقيم الديمقراطية، وذلك بالمقارنة مع نتائج سنوات سابقة وبالمقارنة مع الوضع في دولة ديمقراطية أخرى. يمتاز هذا المؤشر بعدد المستطلعين، ومجال المواضيع المطروحة والمقارنة بين مجموعات مختلفة داخل إسرائيل ومقارنة كل ذلك بنتائج السنوات السابقة. الأمر الذي يهمننا في هذا المؤشر هو موقف المواطنين الإسرائيليين من القيم الأساسية للديمقراطية ومواقفهم من "الحقوق الجمعية للأقليات في المجتمع" - على حد تعبير المؤشر.

يتضح من نتائج المؤشر أن الجمهور الإسرائيلي يفضل قيادة قوية وحكم المختصين على النظام الديمقراطي. يقول مُعدو المؤشر: "على غرار الميل الذي رصدناه في السنوات الأخيرة، نجد كذلك أن الجمهور الإسرائيلي في عام 2010 يحمل مواقف نقدية لاذعة ضد الديمقراطية الإسرائيلية: 63% غير راضين عن أداء الديمقراطية، 27% من الإسرائيليين يعتقدون أنه ثمة في إسرائيل "ديمقراطية زائدة عن حدها"، وتبلغ هذه النسبة بين مصوّتي اليمين 36%. في المقابل، 60% من الإسرائيليين يؤيدون فكرة أن "بضع قيادات قوية قادرة على المساهمة في الدولة أكثر من جميع النقاشات والقوانين".

أما بخصوص مواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه "الأقلية العربية"، فيقول التقرير إن نحو 54% من اليهود في إسرائيل يؤيدون المساواة التامة بين العرب واليهود (ص: 71)، وفي نفس الوقت فإن 53% من اليهود يوافقون على المقولة التي ملخصها أنّ على الحكومة تشجيع هجرة العرب من البلاد (ص: 71)، و 70% من اليهود يعارضون ضم أحزاب عربية إلى الحكومة. كذلك نجد أن 86% من اليهود يؤيدون اشتراط أغلبية يهودية في ما يتعلق بالقرارات التصيرية للدولة، ومعنى هذا أنّ "جزء كبير من المواطنين اليهود لا يعتبرون الحق المتساوي بالتأثير على القرارات السياسية جزءاً عضوياً من حقوق المواطن التي ينبغي منحها للمواطنين العرب" (الصفحة نفسها). كما يعارض معظم اليهود (70%) "تعيين عرب في وظائف بارزة في الدولة".

³² أشر أريان، تمار هيرمان، ميخائيل فيلوب، هيلة تسبان، أنه كنفلمان (2010)، "مؤشر الديمقراطية 2010"، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس: www.idi.org.il/PublicationsCatalog/Documents/Book_7114/madad%202010%20sofi.pdf

علاوة على هذا، يتضح من النتائج أن نحو 46% من الجمهور اليهودي لا يرتضون بجيران عرب. وهذا يعني أن مواقف الحاخامات والبلدات الجماهيرية مقبولة لدى فئات واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

من المواضيع الأخرى التي فحصها المؤشر ما يتعلق بأهميّة تعريف طابع دولة إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية" بنظر الجمهور اليهودي. 48% من المستطلعين اليهود قالوا إنّه ثمة أهميّة متساوية للعاملين اليهودي والديمقراطي في التعريف، ولم يكن هناك سوى 17% اعتقدوا بوجود أهميّة أكثر للمركب الديمقراطي.

أما بخصوص اشتراط المواطنة الكاملة بأداء قسم الولاء لدولة إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية وصهيونية، فإن غالبية الجمهور اليهودي (62%) تؤيد هذه الفكرة.

وقد جاءت الردود على نتائج المؤشر متباينة؛ فقد حدّر البعض من خطورة النتائج وتدهور الديمقراطية في إسرائيل، حيث جاء في افتتاحية صحيفة هآرتس "الصدوع في الديمقراطية الإسرائيلية آخذة بالتوسع؛ إذ يُظهر مؤشر الديمقراطية للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية صورة قاتمة ومقلقة، مصدرها عدم فهم لمبادئ النظام المتبع في إسرائيل".³³

البعض الآخر فضّل اتهام المواطنين الفلسطينيين وقياداتهم كمسؤولين عن الكراهية والعنصرية، حيث كتب يسرائيل هارثيل:³⁴

المفتاح الرئيسي لفهم نتائج المؤشر هو: "إذا تم حشر الجمهور اليهودي وظهره إلى الحائط". لكن "إذا" هذه، لمن يسارعون بالادعاء أن العنصرية انتشرت في البلاد، لم تعد "إذا". فمنذ فترة طويلة قد جرى حشر الجمهور اليهودي وظهره إلى الحائط. وكل ذلك يعود في الأساس إلى التعابير الفظة، قولاً وفعلاً، التي يمارسها الجمهور العربي في إسرائيل، ونخبه السياسيّة، الدينية والثقافية التي تعمل في البلاد وخارجها بهدف سحب الشرعية عن الدولة القومية لليهود.

لو قام الجمهور العربي بإبداء بعض الولاء الأساسي للدولة، لما قام ثلثا الجمهور اليهودي (وهذا معطى مقلق حقاً) بتأييد إقامة معسكرات للحجر على العرب خلال الحرب.

الجمهور اليهودي ليس عنصرياً. بل هو خائف. خائف ويحتمي من النزعات التي تحاول، بوسائل قانونية ودعائية ملتوية، تغيير هوية دولة اليهود. العرب الذين تسببوا في دفع الأكتريّة اليهودية إلى هذا الوضع غير المرغوب به هم من يزعمون أن الحديث ما هو إلا عن مخاوف وهمية.

³³ "ديمقراطية في خطر"، افتتاحية العدد، هآرتس 2.12.2010.

³⁴ يسرائيل هارثيل، "الجمهور الإسرائيلي حُشر إلى الزاوية"، هآرتس 2.12.2010.

أما وزير الأمن السابق، موشيه أرنس فكتب:

هل تُظهر نتائج التقرير أن الأغلبية اليهودية لم تهضم المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي؟ وهل يؤدي رفع مستويات التعليم الى تغيير تلك المواقف، كما يدعي معدّو التقرير؟

قبل التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج، ينبغي الإصغاء إلى خطابات النواب العرب، المعادين لدولة إسرائيل دون استثناء. فهم يتهمون جيش الدفاع الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب ويؤيدون أعداء إسرائيل، حزب الله وحماس. غالبية الجمهور اليهودي ليس له علاقات مباشرة بالمواطنين العرب، لذلك فإن رأيهم بالعرب يتبلور بتأثير النواب الذين يمثلون العرب. إن المشاركة الفظة التي قامت بها النائبة حنين زعبي في الأسطول الذي حاول التوجّه إلى غزة، والذي أشرف عليه تنظيم إرهابي تركي، والزيارات المتواصلة للنواب العرب لدول هي في حالة حرب مع إسرائيل، كل ذلك يعزز تلك المواقف

... يمكننا من هنا أن نفهم سبب اعتقاد العديد من اليهود أنه لو سنحت الفرصة للمواطنين العرب للتقرير في مستقبل الدولة، فإن ذلك يشبه الانتحار القومي. فحتى الإيمان الأكثر قوة في مبادئ النظام الديمقراطي لن يستطيع منع مثل هذا الشعور. يتضح حتى الآن أن النواب العرب، عبر هجومهم المتواصل على إسرائيل وتأييدهم لأعداء الدولة، يقدمون خدمة سيئة لتأسيس التناغم بين اليهود والعرب في إسرائيل - وهو شرط حتمي لاندماج الجمهور العربي في المجتمع الإسرائيلي.³⁵

مُلخَص

يوثق التقرير الحالي لجهود السلطة التشريعية الرامية إلى تثبيت وتحصين الطابع اليهودي للدولة في القانون، وفرض ذلك على المواطنين الفلسطينيين، وبيّن كيف تتغلغل هذه الجهود إلى كافة شرائح المجتمع اليهودي تقريباً، وإلى كافة التنظيمات والبلدات. وفعلاً، فقد تكاثفت سلطات الدولة والمجتمع من أجل معاقبة المواطنين الفلسطينيين وفرض الطابع اليهودي عليهم. وفي هذه الجهود، تشارك الطبقات الدنيا كما الطبقات العليا، والشرائح العلمانية كما الشرائح المتديّنة. فنجد البلدات الجماهيرية تشترط قبول السكان الجدد بأداء قسم الولاء للطابع اليهودي والصهيوني للبلدة؛ ونجد مدناً مركزية تبحث عن سبل طرد السكان العرب من داخلها. كذلك انضم حاخامات المدن إلى هذه الجهود في محاولة لإضفاء الشرعية الدينية عليها، بواسطة منع بيع أو تأجير المنازل للمواطنين العرب، أو بواسطة ترهيب المواطنين اليهود من الاندماج والانصهار نتيجة لعلاقات قد تنشأ بين شبّان عرب وشابّات يهوديات. وقد وقعت أقوال الحاخامات

³⁵ موشيه أرنس، "نذب النواب العرب"، هآرتس 14.12.2010.

على أذان صاغية لدى أوساط واسعة من المجتمع اليهودي. من المهم في هذا السياق التذكير بأن الأجواء والخطاب العنصريّ تمنح الغطاء الشرعي لسياسة الحكومة وللعمليات التشريعية. ومن ناحية أخرى، إن غياب الرد المؤسّساتي على مظاهر العنصريّة، والعداء الجماهيري للمواطنين الفلسطينيين، يشجّعان هذه الأجواء.

يشكل هذا الواقع مؤثراً لما قد يحدث مستقبلاً. "بات يام هي نموذج لما يحدث في الدولة قبل أن تستدخل الدولة ذلك. بات يام هي البرهان أن المركبة التي انطلقت عن بعد مئات الكيلومترات قد وصلت الآن إلى المركز. وهذا في منتهى الأهميّة، وذلك أنه يعلمنا أن الكراهية والعنصريّة (أو -إن شئتم-: الخوف والدفاع) قد انتشرت في جميع أنحاء الدولة، وأنّ ثمة شيئاً مبدئياً في الديمقراطية الإسرائيليّة لا يعمل حقاً".³⁶ هذه بعض أقوال الصحفي جدعون ليفي، الذي قال كذلك: "هكذا كان الأمر في أوروبا في الثلاثينيّات، وهكذا هو الأمر لدينا الآن".³⁷

*إمطانس شحادة باحث في مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية

لمراجعة التقارير السابقة، الرجاء الضغط [هنا](#)

³⁶ ألون عيدان، "الصورة المنعكسة من مرآة بات يام"، هآرتس، 23.12.2010.
³⁷ جدعون ليفي، "من يقول عنصريّة؟!"، هآرتس، 23.12.2010.